

الملخص

أن ضمانات التعديل الدستوري ، موضوع هذا البحث يثار باعتباره ضرورة موضوعية يفرضها الواقع ومتغيراته وتطوره ، إذ يفقد الدستور بدون ذلك قيمته ككيان قانوني متحرك ومواكب لأية متغيرات، بقدر ما يثير التساؤل حول مدى وكيفية استخداماته ، وهل يصب فعلاً في المصلحة العامة أم انه يحيل الدستور من كيان يحكم السلطات العامة إلى أداة لتحقيق أهداف سياسية معينة. ورغم إن الدساتير قد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة ، وإن الدساتير المكتوبة منها قد شاعت وإنها تفرض تدابير وسبل معينة يتوجب مراعاتها عند إجراء التعديل من جهة ، كما إن الدساتير غير المكتوبة والتي آلت عملياً إلى الاختفاء إن استثنينا الدستور الانجليزي بقيت نمطاً ذا خصوصية في تدابير سبل تعديل أحكامها من جهة أخرى.

لقد استطاع الدستور الإنجليزي أن يؤسس سمات خاصة به جعلته يتفرد بين الدساتير ، إذ انه يعتبر استثناء ، واستمر بهذه الخصوصية ليؤكد حتى الوقت الراهن حضوره وإعلانه عن تجربة استطاعت إن تحافظ على كل ما هو تقليدي ومحافظ في الحياة السياسية والدستورية في ظل واقع معاصر متطور.

وأن تعديل الدستور يجب أن يحاط بضمانات ابتداءً بالضمانات التي تتعلق بالجهات التي تمتلك الحق في إجراء التعديل ، من خلال الدور المهم الذي تلعبه الهيئة التشريعية في إتمام عملية التعديل ، وكذلك السلطة السياسية متمثلة بالأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني.

إن الهدف من دراسة ضمانات تعديل الدستور الإنجليزي ، هو البحث في خصوصية نشأته ومكوناته العرفية الى جانب الوثائق الدستورية المدونة ، وانه على الرغم من احتوائه على العديد من الوثائق الدستورية المدونة فإنه يظل يعرف بالدستور العرفي ويمثل إصرار النظام الدستوري الإنجليزي على الإقرار بالطابع العرفي لهذا الدستور.

عليه سوف نخصص بحثنا حول ضمانات تعديل الدستور الإنجليزي على الوجه

التالي:

المبحث الأول: الضمانات المتعلقة بالجهات المختصة بأجراء التعديل.

المطلب الأول: ضمانات الهيئة التشريعية في تعديل الدستور.

المطلب الثاني: ضمانات السلطة السياسية في تعديل الدستور.

المبحث الثاني: الضمانات المتعلقة بإجراءات تعديل الدستور.

المطلب الأول: الطبيعة القانونية لإجراءات تعديل الدستور.

المطلب الثاني: مراحل التعديل الدستور.

المقدمة

تعتبر دراسة الدستور من أهم موضوعات الحياة السياسية المعاصرة فهو الكيان القانوني العام الذي يؤطر المجتمع السياسي المعاصر سياسياً وقانونياً ، على أساس مجموعة متناسقة من المبادئ الأساسية والأحكام التي تهدف إلى تنظيم المجتمع .

والمجتمع دائماً في حركة من التطور ، والدستور لا قيمة له إذا لم يكن يواكب هذه الحركة وذلك بأن يكون قابلاً وبشكل دائم التعديل على أساس الحاجة والضرورة ، وهكذا يبرز التعديل الدستوري كأجراء يعبر عن ديناميكية التغيير في المجتمع بل وكأحد هذه الموضوعات الهامة في الممارسة السياسية للحكم .

و ضمانات التعديل الدستوري ، موضوع هذا البحث يثار باعتباره ضرورة موضوعية يفرضها الواقع ومتغيراته وتطوره ، إذ يفقد الدستور بدون ذلك قيمته ككيان قانوني متحرك ومواكب لأية متغيرات، بقدر ما يثير التساؤل حول مدى وكيفية استخداماته ، وهل يصب فعلاً في المصلحة العامة أم انه يحيل الدستور من كيان يحكم السلطات العامة إلى أداة لتحقيق أهداف سياسية معينة.

ورغم إن الدساتير قد تكون مكتوبة أو غير مكتوبة ، وإن الدساتير المكتوبة منها قد شاعت وإنها تفرض تدابير وسبل معينة يتوجب مراعاتها عند إجراء التعديل من جهة ، كما إن الدساتير غير المكتوبة والتي آلت عملياً إلى الاختفاء إن استثنينا الدستور الانجليزي (١) بقيت نمطاً ذا خصوصية في تدابير سبل تعديل أحكامها من جهة أخرى.

لقد استطاع الدستور الإنجليزي أن يؤسس سمات خاصة به جعلته يتفرد بين الدساتير ، إذ انه يعتبر استثناء ، واستمر بهذه الخصوصية ليؤكد حتى الوقت الراهن حضوره وإعلانه عن تجربة استطاعت إن تحافظ على كل ما هو تقليدي ومحافظ في الحياة السياسية والدستورية في ظل واقع معاصر متطور.

إن المبدأ العام يقضي أن تعديل إحكام الدساتير غير المكتوبة "المرونة" يتسم بالبساطة والمرونة سواء من حيث الجهة التي تتولى عملية التعديل ، وهي نفس الجهة التي تتولى تعديل القوانين العادية متمثلة في البرلمان ، وكذلك طبيعة الإجراءات المتبعة لإتمام التعديل وهي نفس الإجراءات المتبعة في تعديل القوانين العادية.

وأن تعديل الدستور يجب أن يحاط بضمانات ابتداءً بالضمانات التي تتعلق بالجهات التي تمتلك الحق في إجراء التعديل ، من خلال الدور المهم الذي تلعبه الهيئة التشريعية في إتمام عملية التعديل ، وكذلك السلطة السياسية متمثلة بالأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني.

إن الهدف من دراسة ضمانات تعديل الدستور الإنجليزي ، هو البحث في خصوصية نشأته ومكوناته العرفية الى جانب الوثائق الدستورية المدونة ، وانه على الرغم من احتوائه على العديد من الوثائق الدستورية المدونة فإنه يظل يعرف بالدستور العرفي ويمثل إصرار النظام الدستوري الإنجليزي على الإقرار بالطابع العرفي لهذا الدستور.

إن الدستور الإنجليزي هو الدستور الذي يعتبر العرف المصدر الرئيسي لقواعده وأحكامه أو هو الدستور غير المدون الذي لم تستمد أحكامه عن طريق التشريع فحسب ، بل استمدت عن طريق العرف الذي استقر فأكتسب مع الزمن قوة إلزامية ، لذا فهي لم تدون في وثيقة دستورية. وتقسم الوثائق التي يتكون منها الدستور الإنجليزي الى وثائق غير مدونة كتلك التي تتعلق بالملك وطبيعة النظام البرلماني ونظام المجلسين ، أما الوثائق المدونة فأهمها وثيقة العهد الأعظم Magna Carta التي صدرت عام ١٢١٥ ، وملتمس الحقوق ١٦٢٨ ووثيقة الحقوق ١٦٨٩ وقانون توارث العرش ١٧٠١.

وانه من المهم معرفة الضمانات التي وضعها المشرع في انجلترا عند إجراء أي تعديل على الدستور بجانبه العرفي (غير المدون) والمكتوب (المدون).

عليه سوف نخصص بحثنا حول ضمانات تعديل الدستور الإنجليزي على الوجه التالي:

المبحث الأول: الضمانات المتعلقة بالجهات المختصة بأجراء التعديل.

المطلب الأول: ضمانات الهيئة التشريعية في تعديل الدستور.

المطلب الثاني: ضمانات السلطة السياسية في تعديل الدستور.

المبحث الثاني: الضمانات المتعلقة بإجراءات تعديل الدستور.

المطلب الأول: الطبيعة القانونية لإجراءات تعديل الدستور.

المطلب الثاني: مراحل التعديل الدستور.

المبحث الأول

الضمانات المتعلقة بالجهات المختصة بأجراء تعديل الدستور

يوصف الدستور الإنجليزي بأنه من أبرز أمثلة الدساتير غير المكتوبة "المرنة" ، وان هذه الأخيرة تتماثل في إجراءات تعديلها للقوانين العادية فإنه يمكن القول إن السلطة التي تملك تعديل القانون العادي وما تتبعه من إجراءات ينطبق أيضاً على تعديل الدستور .

لذا نكون أمام جهة واحدة تكون هي صاحبة الاختصاص للقيام بإتمام وضع وتعديل ليس فقط القانون العادي ، وإنما أيضاً أحكام الدستور، بمعنى أن تتولى السلطة التشريعية في الدولة إقرار تعديلات أحكام الدستور كما لو كان الأمر يتعلق بتعديل قوانين عادية ، وهذا لا يعني أن البرلمان وحده هو من له الحق للقيام بهذه المهمة فهناك السلطة السياسية التي تعتبر أيضاً صاحبة دور هام في تحريك عملية التعديل من خلال دورها في تقديم مشروعات التعديل كما تتعامل تماماً مع مشروعات تعديل القوانين العادية(٢).

وعلى ذلك سنتناول في مطلبين مستقلين ضمانات (الهيئة التشريعية) البرلمان في إجراء التعديل من جهة ، وضمانة السلطة السياسية في إجراء التعديل من جهة أخرى.

المطلب الأول

دور الهيئة التشريعية (البرلمان) في إجراء التعديل

البرلمان هو الهيئة التشريعية أو الهيئة التي تمارس على الحكومة سلطة التقيد المسبقة وذلك بإقرار القوانين التي تبين الحدود القانونية التي تعمل هذه الحكومة في إطارها وكذلك سلطة التقيد اللاحقة المجسدة في الرقابة التي يمارسها على الحكومة أيضاً .

هذا وتشير الكتابات نطاق القانون الدستوري إن البرلمان ارسنقراطي المنشأ ، إذ ظهر في انكلترا بلد التاريخ السياسي والدستوري. وقد انتشرت هذه الظاهرة المؤسسة في العديد من المجتمعات بصورة مختلفة مع ملاحظة انه مع تطور الفكر الليبرالي وقيام الثورتين الأمريكية والفرنسية ، أخذ البرلمان يحتل مكانة هامة في البنيان السياسي والدستوري المعاصر ويرتبط بمفهوم الديمقراطية(٣).

والنظم البرلمانية والتي تعتبر انجلترا منشأها الأساسي هي التي تجعل من البرلمان مركزاً للحكم ووعاءً ومصدراً فعلياً للسلطة , بل مصدراً للقوة والاختصاص (٤) . ومنذ وقت مبكر كان للبرلمان دوراً في صياغة الوثائق الدستورية المكتوبة التي شكلت جزءاً من الدستور العرفي الانجليزي.

هذا وبالقدر الذي لعبت الثورات دوراً هاماً في تحقيق الانتقال والتطور نحو البرلمانية المعاصرة فكان أيضاً من نتائج هذا التطور تلك الوثائق الدستورية التي قام البرلمان باعتمادها كالعهد الأعظم (الماكناكارتا) ١٢١٥ وملتزم الحقوق ١٦٢٨ ووثيقة الحقوق ١٦٨٩ وقانون توارث العرش ١٧٠١ وقانون البرلمان ١٩١١ التي تشكل أساساً قانونياً للتطور الدستوري البرلماني وحماية لحقوق الأفراد وتأميناً للنظام القانوني للعرش (٥).

أن البرلمان الإنجليزي بمجلسيه السلطة التشريعية التي تمتلك حرية التشريع ضمن الحدود المقررة في الدستور إلى جانب اختصاصات أخرى إذ يمتلك سلطة الإشراف والرقابة على المصالح العامة (٦).

فهو يشكل السلطة الوحيدة التي تختص بالتشريع في إنجلترا ذات النظام البرلماني الذي يحتل فيه البرلمان مركزاً متميزاً وفريداً, أما بالنسبة للملك ورئيس الحكومة فأنهما يمارسان كل اختصاصات وصلاحيات السلطة التنفيذية . فالوظيفة التنفيذية في إنجلترا تمارس إذاً على مستوى الدولة بواسطة الملك ورئيس الوزراء الذين باعتبارهما يمثلان الأساس الذي تقوم عليه الهيئة التنفيذية في النظام البرلماني (٧).

وما يعيننا في هذا الجانب هو التعديل الذي يجري على الدساتير المرنة حيث ينفرد البرلمان بسلطة هذا التعديل , وهو ما لا نجد له تطبيقات إلا في النظام النيابي الانجليزي حيث يبرز دور البرلمان بصورة واضحة , عند تعديل الدستور المرن , سواء بالنسبة لقواعده العرفية أو لوثائقه المكتوبة مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الأمر يظل في إطار الصيغة النظرية لكونه محكوماً بعوامل لا يمكن تجاهلها. ولما كان الدستور المرن والذي يتم تعديله بنفس الطرق المتمتعة في تعديل القوانين العادية وبنفس الجهة التي تقوم بوضع تلك القوانين فإن البرلمان يعد هو الجهة التي تملك سلطة إجراء تعديلات قواعد وأحكام هذا الدستور , والبرلمان كهيئة تشريعية يملك إجراء ما يراه من تعديلات في أحكام الدستور بذات الشروط والأوضاع التي تعدل بها القوانين العادية , فضلاً عن قيامه بسن وتعديل التشريعات العادية (٨).

مع ملاحظة إن السلطة البرلمانية في هذه الحالة نهائية بحيث يصبح قرار تعديل الدستور نهائياً إذ لا يتطلب كما هو الأمر في الدستور الجامد إقرار جهات أخرى لهذا التعديل (٩) .

وإذا كان البرلمان يملك فيما يتعلق بالتشريعات العادية تفويض السلطة التنفيذية تفويضاً تشريعياً في بعض المجالات , إلا إن الأمر في التعامل مع الدستور يختلف تماماً , إذ يتولاه البرلمان وحده فالمرونة التي يتسم بها الدستور هي التي تمنح البرلمان سلطة تعديل أحكامه , طالما إن الدستور لم يحدد طريقاً معيناً آخر لإجراء التعديل. والبرلمان في دولة ما قد يتكون من مجلس واحد فيكون هذا المجلس هو المشرع الدستوري الذي له سلطة تعديل أحكام الدستور , وقد يتكون من مجلسين كما في إنجلترا وهنا لابد وأن يتم إقرار التعديلات الدستورية بذات الأسلوب الذي يتم على أساسه إجراء تعديلات القوانين العادية (١٠) .

والبرلمان استناداً إلى المعيار الشكلي استطاع أن يصبح صاحب السلطة للبت في إجراء التعديل الدستوري من عدمه . ونظراً لاختفاء كل تفرقة شكلية بين القواعد الدستورية والتشريعات العادية فإنه يصبح للبرلمان سلطة التصرف بالقواعد الدستورية بصورة اعتيادية كما هو الشأن مع التشريعات العادية ومن ثم التعامل مع أحكام دستورية لها وزنها في بناء الدولة وسلطاتها كما لو كان الأمر يتعلق بأبسط الأمور التي يتم التعامل معها وفقاً للتشريعات العادية (١١) .

لذا فأن للبرلمان يملك الصلاحية للقيام بأجراء التعديلات الدستورية , وان يتعامل مع القواعد الدستورية بنفس الطريقة التي يتعامل معها مع القواعد التشريعية العادية (١٢) .

فمن حيث الواقع تشير مصادر الفقه الدستوري إلى انه من الممكن أن يقوم البرلمان بالتمسك بالدستور من خلال إجراء التعديلات عليه , كما في الدستور الانجليزي الذي قيل عنه بأنه يمكن للبرلمان أن يعدله أو يلغيه سواء بقواعده العرفية أو المكتوبة فهو يفعل كل شيء في النظام الدستوري البريطاني عدا أن يجعل من الرجل أمراه (١٣) .

وبالرغم من أن مصادر الفقه الدستوري تشير عند الحديث عن الدستور العرفي الانجليزي بقواعده العرفية أو المكتوبة , إلى إن الدستور الانجليزي يمكن أن يتم تعديله بواسطة البرلمان كما يتم تعديل أي تشريع عادي فأن الأسلوب الذي اتبع في تعديل قانون توارث العرش , يبين صيغة التعديل أخذت منحى آخر غير مألوف عند التعامل مع التشريعات العادية . فهذه الصيغة تشير إلى إن هناك إجراءات خاصة تم إدراجها في النظام

الإجرائي للتعديل ، وهي مشاركة برلمان الدومينات وهو أمر غير متبع عند القيام بتعديل القوانين العادية (١٤).

هذا ونبين فيما يلي كيف كان يتعامل البرلمان الإنجليزي مع تعديل الدستور والذي هو مزيج من قواعد عرفيه وسوابق تاريخيه ووثائق مكتوبة وقواعد قضائية كما يلي::

فبالنسبة للقواعد الدستورية العرفية ، فإن البرلمان له من السلطات ما يمكنه من الناحية القانونية وبموجب تشريع عادي تعديل قاعدة دستوريه عرفيه بذات الإجراءات التشريعية المعتادة التي يتبعها عند وضع التشريعات العادية (١٥) وهكذا تتحول القواعد الدستورية العرفية بموجب تعديل البرلمان إلى قاعدة دستورية مكتوبة ، وهذا قد يفضي إلى اتساع نطاق القواعد الدستورية المكتوبة في إطار الدستور العرفي الانجليزي.

وفيما يتعلق بدور البرلمان في تعديل القواعد الدستورية المكتوبة في الدستور العرفي الانجليزي فهو من الناحية القانونية أمر اعتيادي ، لأن هذه الوثائق في الأساس من صنع البرلمان فالمشرع الانجليزي يستطيع وفق هذه المعطيات أن يعدل في القواعد الدستورية المدونة في وثائق مكتوبة بنفس الطريقة وبذات الإجراءات التي يلتزم بها وضع التشريعات العادية (١٦). والبرلمان يمارس سلطته فيما يتعلق بالداستير المرنة واستناداً إلى المعيار الإجرائي للتعديل يكون له سلطة تعديل القواعد الدستورية المرنة ، فمرونة الدساتير تتجلى في إمكانية تعديلها بالطريق التشريعي أي بواسطة نفس السلطة تسن القوانين العادية وبأتباع ذات الإجراءات التي تتبع تعديل هذه القوانين (١٧).

المطلب الثاني

دور السلطة السياسية في إجراء التعديل

من بين الموضوعات الهامة التي تبرز في تعديل الدساتير دور السلطة السياسية في هذا الشأن ، إذ إن للبرلمان الحق في إقرار التعديلات الدستورية وان كان ذلك من الناحية النظرية . إلا إن ذلك الإقرار ليس المرحلة الوحيدة في إجراء التعديلات الدستورية ، فهناك من المراحل ما يتعلق بالإجراءات التمهيديّة التي تسبق الإقرار أو في المرحلة اللاحقة له. وان هذا الدور لا يمكن إنكار تأثيره فقد يكون في حالات عديدة حاسماً في إتمام التعديل أو

عدم إتمامه ، بل إن إمكانية الشروع في التعديل من عدمه قد تكون محكومة بهذا الدور الذي تلعبه السلطات السياسية .

ولإحاطة بهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه السلطات السياسية في إجراء التعديل على الدستور الإنجليزي ، يتعين علينا أن نشير إلى تعريف السلطات السياسية ، وبيان طبيعتها دورها ونطاقه.

يقصد بالسلطات السياسية - إضافة للبرلمان - الحاكم سواء كان ملكاً أو رئيس جمهورية ، والحكومة ، ومنظمات المجتمع المدني كالنقابات والجمعيات والأحزاب السياسية (١٨).

هذا ولا يغيب عنا الرأي العام ، إذ هو التعبير الحر عن آراء الناخبين أو من في حكمهم بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها ، إذ يلعب دوراً هاماً في تحديد طبيعة النظام السياسي للدولة نتيجة انتشار الديمقراطية وزيادة قوة وفعالية وسائل الإعلام وتطورها وكذلك تقدم وانتشار التعليم. ولهذا فأن الرأي العام يسهر على صيانة واحترام الدستور والقانون ويعد من أهم الضمانات التي تؤدي إلى ضمان حسن تطبيقها (١٩).

وسنقتصر في بحثنا ببيان دور السلطة السياسية الرسمية التي تتجسد في السلطة التنفيذية ، متمثلة في رئيس الدولة والحكومة.

ورئيس الدولة قد يكون ملكاً أو اميراً أو رئيس جمهورية ، مع ملاحظة إن سلطات رئيس الدولة لا تتساوى في كل النظم السياسية فكل نظام سياسي يقر نمطاً لسلطة رئيس الدولة ففي نظم معينة يعتبر رئيس الدولة صاحب سلطة شاملة يجمع في يديه كل الاختصاصات التي تتدرج في الإطار التشريعي والتنفيذي ، مما يجعل عملية التشريع تحت سلطته التامة . هذا وقد يكون رئيس الدولة هو صاحب السلطة الفعلية ، حتى وإن كان هناك برلمان له سلطة تشريعية ، طالما إن هذه السلطة مقيدة بإرادة رئيس الدولة مما يجعلها سلطة شكلية ، و مثال ذلك فترة حكم الملك لويس الثامن عشر في ظل دستور ١٨١٤م فقد كان دستوراً مرناً إذ كان الملك يمارس الوظيفة التشريعية سواء عند وضع التشريع أو عند إجراء التعديل (٢٠) .

وقد يكون رئيس الدولة صاحب سلطة أسمية ، وكما يقال عادة يسود ولا يحكم وهذا ما هو سائد في النظم البرلمانية الصرفة وأفضل مثال لذلك بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا (٢١).

وعلى أساس هذه المعطيات سوف نبين دور السلطات السياسية في إجراء التعديلات الدستورية في فرعين مستقلين وكما يلي :

الفرع الأول

دور الحكومة في المبادرة التشريعية

استطاعت الممارسة السياسية أن تجعل الحكومة في وضع متميز في صياغة الحياة التشريعية مما يجعل دور الحكومة في الحياة الدستورية ذا شأن . فالحياة التشريعية مع أنها اختصاص برلماني ، وخاصة مع نشأة البرلمانية وتطورها، إلا إن الاتجاه العام المتمثل في انحصار وضع البرلمان التشريعي لم يشذ عنه النظام البريطاني ، فالطابع الفني للعملية التشريعية أدى إلى تزايد دور الحكومة التشريعي من خلال مشاريع القوانين الحكومية التي تشكل حوالي ٩٠% . وهذا ما قاد إلى تقييد حق النواب في اقتراح القوانين (٢١)

وبحكم هذا الدور المتزايد أضحت الحكومة صاحبة السلطة الفعلية مما يجعلها صاحبة المبادرة التشريعية . وبما إن النظام الدستوري البريطاني يجعل صلاحية البرلمان التشريعية تمتد إلى القوانين الدستورية فيقوم بإصدارها أو تعديلها بنفس الطرق المتبعة في إصدار وتعديل القوانين العادية فأن الحكومة تكون - الحال هكذا - صاحبة المبادرة في هذا الشأن وذلك من خلال مقترحات التعديل التي يمكن تقديمها لتعديل أحكام الدستور سواء في قواعده العرفية أو وثائقه الدستورية المكتوبة (٢٢).

الفرع الثاني

دور التاج في الحياة التشريعية

تعتبر انكلترا مهد نشأة النظام البرلماني الذي يقوم على مبدأ ثنائية الهيئة التنفيذية .. التاج والحكومة ، ومع التطورات السياسية والدستورية التي حدثت في المجتمع الإنجليزي ، تحولت هذه الثنائية إلى ثنائية شكلية إذ سارت الأوضاع باتجاه ترجيح كفة الحكومة وتحول سلطة التاج التي كانت هي الأساس تدريجياً إلى المؤسسات الدستورية الأخرى وخاصة البرلمان والحكومة. ومع ذلك فأن استمرار الملكية البريطانية ظل رمزاً لارتباط الأمة بماضيها وحاضرها ومستقبلها.

وفي ظل هذه الرمزية فالملك يمارس صلاحيات تسمى بالامتيازات الملكية وهي عديدة ومن بين هذه الامتيازات المصادقة الملكية للقوانين التي يقرها البرلمان . فالملك بنشره للقانون يعتبر أحد الهيئات التشريعية ، فالقانون لا يعتبر صحيحاً وناظراً إلا إذا اقترن بالمصادقة الملكية Royal Ratification. إن هذا المشاركة التشريعية للملك وان كانت نظرية ، إلا إنها تظل امتيازاً يجعل للملك دوراً في المبادرة التشريعية وبالتالي في أية تعديلات دستورية يتم إقرارها عند المصادقة على هذه التعديلات وإصدارها وبهذا يكون للملك دور وان كان لا يرتقي إلى مرتبة الدور الذي تلعبه الحكومة باعتبارها مفتاح الحكم الفعلي في بريطانيا(٢٣).

الفرع الثالث

مساهمة الحكومة في صياغة أعراف دستورية جديدة محل الأعراف النافذة

إن تعديل العرف الدستوري النافذ يتم إما بصور قانون عن السلطة التشريعية ، وإما بنشوء عرف دستوري آخر ، والعرف الدستوري كي يصبح مؤهلاً لتعديل قاعدة عرفية في الدستور النافذ، لا بد وان يتم ممارسته من قبل إحدى السلطات السياسية في المجتمع بصورة متواترة ، والحكومة تعتبر الأكثر تأهيلاً وإمكانية في خلق مثل هذه القواعد نتيجة لكثرة ما تبشره من اختصاصات سياسية ودستورية ، ومن الأعراف التي تشكلت عن طريقة الحكومة تلك الخاصة بالحكومة نفسها Cabinet ، سواء ما يتعلق بالشكل الذي تتألف منه هذه الحكومة أم بانضمام بعض أصحاب الوظائف الكبرى الموازية للوزارات كصاحب الختم الخاص لها Lord privy seal ، أم بوضعية رئيس الحكومة الدستورية التي بقيت مستمدة من التقاليد ... الخ(٢٤).

الفرع الرابع

قوى الحركة الحزبية وتأثيرها

الأحزاب - كما يقول "لوريل" - هي التي تقوم بتنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة بتوجيه المختصين لتحقيق تلك الأهداف وتعمل الأحزاب على مساعدة الناخبين على تكوين آرائهم السياسية ، إذ لو ترك كل ناخب وشأنه - كما يقول الأستاذ جيرو - فأن الديمقراطية تصبح شيئاً مستحيلاً . ثم إن وجود أحزاب معارضة للحكومة

إنما يشكل حائلاً أمام استبدادها، والحركة الحزبية في إنجلترا أكبر الأثر على الحياة السياسية هناك ذلك إن الحزب الذي يتمكن من إحراز الأغلبية داخل البرلمان هو الذي يتمكن من الوصول إلى مقاعد السلطة ومن ثم ممارسة شؤون الحكم من تنفيذية وتشريعية (٢٥).

والحزبية في المجتمع الإنجليزي ذات جذور تاريخية جعلتها متأصلة في أوساط الشعب. وهذا ما يجعلنا نقول إن الحزب مؤسسة حكم توجه دفعة الحكم عبر كواليس الحكومة والبرلمان ، وتاريخ الحزبية تاريخ مليء بالأحداث والخبرات المتراكمة ، حتى أصبحت الحزبية جزءاً من ثقافة ووعي وحياة المجتمع الإنجليزي (٢٦). إلا إن تطور هذه الحركة واتساعها بدأ منذ القرن الثامن عشر بحيث كان للتطورات السياسية بصورة عامة والحزبية بصورة خاصة أثرها البالغ في انبثاق نمط انجليزي متميز عرف بالثنائية الحزبية. وأكثر المجالات التي تكون بحاجة إلى تعبئة الشعب للوصول إلى موافقته هي التعديلات الدستورية وهنا يبرز دور الحزب لتحقيق هذا الهدف . فبالرغم من إن البرلمان له سلطة تعديل القواعد الدستورية عرفية كانت أو مكتوبة بإتباعه نفس الإجراءات المتبعة في تعديل القوانين العادية ، فإن الواقع الاجتماعي والسياسي الإنجليزي بتقاليده المحافظة وتمسك الشعب الانجليزي بموروثه الدستوري المحافظ يجعل من الناحية العملية إي تعديل بأحكام الدستور من قبل البرلمان أمر في غاية الصعوبة (٢٧).

وفي ظل هذا الوضع الشائك والصعب فأى اتجاه لتعديل أحكام الدستور في انجلترا يتطلب في المقام الأول إقناع كافة الاتجاهات الشعبية والسياسية بفكرة التعديل حتى يتم تهيئة الواقع السياسي والشعبي للأجراء القانوني الواجب اتخاذه برلمانياً. وليس هناك اقدر من الأحزاب الانجليزية من القيام بهذا الدور ، لكونها الأكثر تأثيراً وهيمنة على البرلمان والأكثر ارتباطاً بمؤسسات المجتمع المدني (٢٨).

فإذا أرادت الحكومة مع البرلمان إجراء تعديلات دستورية ، فالحزب يعمل على تهيئة السياسية والشعبية حتى يتحقق رأي عام مناصر لهذه التعديلات ، ما ييسر الأمر على الحكومة والبرلمان لأجراء هذه التعديلات. وهنا تكمن قوة الثنائية الحزبية الانجليزية وقدرتها على النفاذ في الأوساط الشعبية باتجاه السبيل نحو تنفيذ السياسات المراد تحقيقها عبر التعديلات الدستورية وهذا ما جعلناه نفترض إن الحزبية الانجليزية يمكن اعتبارها مؤسسة تهدف إلى ممارسة الحكم على أساس استمرارية الثنائية الحزبية (٢٩)

المبحث الثاني

الضمانات المتعلقة بإجراءات تعديل الدستور

الدستور قانون ، ومن طبيعة القانون أن يواكب المتغيرات التي تحدث في المجتمع ، مما يجعل قابليته للتعديل ضرورة موضوعية بل وملزمة ، واليوم أضحت الدساتير تتطلب وضعاً اجرائياً متميزاً وخاصاً ، لا ينطبق على صور التعديلات المطلوبة في التشريعات العادية وذلك بدءاً بالاقتراح ووصولاً إلى إقرار التعديلات المطلوبة ولذا فإن الرأي السائد ، والذي أخذت به أغلبية الدساتير انه لا يمكن تعديل الدستور إلا بالطريقة التي ينص عليها الدستور بنفسه ، ومن قبل السلطة التي يعينها لذلك ، وقد تخضع إجراءات التعديل لأشكال شديدة التنوع تبعاً لدرجة الجمود التي يراد منها للدستور (٣٠).

إذ قد لا يحدد الدستور طريقاً للتعديل ، ولا يشير إلى السلطة التي يتوجب عليها القيام بمهمة التعديل ، وهذا ما حدث مع العهدين الدستوريين الفرنسي ١٨١٤ و ١٨٣٠ ، والدستور الايطالي ١٨٤٨ ، وهذه الدساتير تعتبر من الدساتير المدونة مما يجعل أمر تعديلها من اختصاص السلطة التشريعية وبإتباع نفس الإجراءات المتبعة في تعديل القوانين العادية ، وليس السلطة التشريعية هي فقط من لها سلطة تعديل الدساتير المرنة متبعة في ذلك إجراءات التعديل العادية فالعرف له ايضاً دور هام في تعديل أحكام تلك الدساتير ، خاصة تلك التي توصف بأنها دساتير عرفية كالدستور الإنجليزي (٣١).

عليه سيقسم هذا المبحث الى مطلبين مستقلين نتناول في الأول الطبيعة القانونية الإجراءات التعديل وفي الثاني المراحل التي يمر بها التعديل.

المطلب الأول

الطبيعة القانونية لإجراءات التعديل

في ظل المتغيرات الديمقراطية فأن سن التشريع تقوم به في الأصل السلطة التشريعية وان كانت الدساتير تنص عادةً على إشراك رئيس الدولة معها في هذه الوظيفة أو مراقبته إياها ، إما عن طريق ما تعطيه من حق اقتراح القوانين أو من حق التصديق أو الاعتراض . وعلى أساس الاعتماد على المعيار الشكلي في إجراء تعديل الدساتير الذي يطابق بين الدساتير المرنة والقوانين العادية ، تصبح الإجراءات المفترض إتباعها في تعديل الدساتير المرنة هي

نفس الإجراءات التشريعية المعتادة الواجب إتباعها عند وضع وتعديل التشريعات العادية وهي إجراءات اعتيادية يحدد الدستور كافة مراحلها محكومة بالاعتبارات السياسية لكل دولة وكذلك بالصيغ الفنية التي تتبع في عملية التعديل (٣٢).

بالنسبة للدستور العرفي الانجليزي يبرز دور الاعتبار السياسي عندما يتعلق الأمر بتعديل القواعد الدستورية ذات الصلة بالحكم بحيث لا يستطيع البرلمان وحده القيام بعملية التعديل كما هو الشأن مع تعديل القوانين العادية وهذا ما حدث عندما تم الشروع في تعديل قانون توارث العرش حيث كان لازماً أن يتم تعديل ذلك بمشاركة برلمانات الدوميونات الأعضاء في رابطة الشعوب البريطانية. فالمعطيات العملية تفرض دون شك ممارسات سياسية تجعل المعطيات النظرية في وضع عاجز على تجاوزات الاعتبارات السياسية الواجب التقيد بها في إطار من النظرة الواقعية لدستور لم يكن من البساطة التعامل معه بنفس أسلوب التعامل مع القوانين العادية (٣٣).

المطلب الثاني

مراحل التعديل

إن التعديل سواء تم لتشريع عادي أو لقاعدة دستورية مرنة يتطلب مراحل إجرائية معينة نبينها تباعاً فيما يلي.

الفرع الأول

مرحلة اقتراح التعديل

في التشريعات العادية يحدد الدستور من له حق اقتراح التشريع وهو ما ينطبق على حق اقتراح تعديل الدستور المرن . فمن الدساتير ما يقرر هذا الحق لرئيس الدولة أو للحكومة والبرلمان ، وقد يتقرر هذا الحق للبرلمان وحده أو للحكومة وحدها . وبالرغم من تقرير الدستور لهذا الحق فإن الواقع العملي يمكن أن يسير باتجاه آخر وهذا يتوقف على مكانه وثقل كل هيئة من هذه الهيئات في النظام السياسي والدستوري .

وبالنسبة للدستور العرفي الانجليزي وهو النموذج النافذ حتى اليوم نجد إن تعديله يدخل في إطار الصلاحيات الممنوحة لمن له حق الاقتراح بتعديل القوانين ، فمن الناحية النظرية فإن البرلمان له سلطة تعديل أحكام الدستور العرفي في قواعده العرفية ووثائقه

الدستورية المكتوبة ، فالنظام الدستوري الانجليزي يقر للحكومة والبرلمان بحق اقتراح تعديل القوانين وهو حق يعكس طبيعة النظام النيابي الذي يقر للحكومة والبرلمان سلطات لها وزنها السياسي (٣٤).

وبالرغم من الإقرار بأن حق التعديل للحكومة والبرلمان إلا إن الممارسة السياسية حولت هذا الحق الى صيغة نظرية يتجاذب الفقه الدستوري فالمصادر الدستورية تشير الى إن حق الاقتراح بتعديل القوانين أضحي للحكومة بعد أن تقلص من الناحية العملية سلطة البرلمان في هذا الجانب مما يظهر اتجاهًا جديدًا يسعى الى تقييد حق النواب في اقتراح القوانين ويلاحظ من الناحية العملية إن ٩٠% من مجموع القوانين التي يقرها (مجلس العموم) "البرلمان" هي من اقتراح الحكومة (٣٥).

واستناداً الى هذه المعطيات الدستورية فأن حق اقتراح وتعديل الدستور الانجليزي يعود الى البرلمان والحكومة مع ترجيح كفة الحكومة في امتلاك هذا الحق كما هو الشأن مع القوانين العادية.

الفرع الثاني

مرحلة مناقشة المقترحات وإقرار التعديل

نجد من الناحية النظرية إن مقترح تعديل الدستور المرن يقدم إلى البرلمان بنفس الصيغة الإجرائية المتبعة في تعديل القوانين العادية ثم تتم مناقشة النصوص المراد تعديلها وبالتالي إقرارها في صورتها النهائية وإصدارها بنفس صيغة إقرار وإصدار التشريعات العادية (٣٦) .

وعلى هذا الأساس يمكننا أن نجمل المعطيات التي أحاطت بإقرار تعديل بعض المواد التي تتعلق بالدستور الإنجليزي وكما يلي : إن تعديل الدستور في عام ١٩٠١ جاء على اثر ظروف سياسية مليئة بالحوادث ومحاولات الملك في تلك الفترة في تثبيت شرعيته في العرش وكان الوضع في تلك الفترة بحالة اضطراب وبخاصة بعد أن جوبهت شرعية الملك في تولي العرش بالمعارضة وفي ظل هذه الأوضاع قدم احد المفوضين ويدعى "دوبان" تقريره والذي كان عبارة عن مشروع جديد لعهد دستوري يحقق تسوية بين برامج اللوردات وبرامج الملكيين الدستوريين وكان الملك العامل المشترك في هذه التسوية التي قادت الى إقرار تعديل الدستور وتوليهِ للعرش في انجلترا. وبشأن إجراءات مناقشة المشروع وإقراره فقد تمت بصورة سريعة فاللورد دوبان قدم مشروع التعديل الدستوري المعدل في

١٦ أغسطس الى مجلسي البرلمان الذي قبل المشروع واقره في السابع من أغسطس وجاء قبول الملك الذي يعد بمثابة تصديق لهذا المشروع في التاسع من أغسطس وفي التاسع من أغسطس اقسم الملك عند توليه العرش وتم إعلانه ملكاً لإنجلترا (٣٧).

وعندما تم تقديم التقرير الذي يتضمن مشروع التعديل ، كان هناك اتجاه يرمي الى أن يتم تقديم المشروع بعد إقراره من البرلمان للاستفتاء عليه من قبل الشعب . إلا إن هذا الاتجاه تم استبعاده لأن الاتجاه الغالب رأى عدم الحاجة الى الاستفتاء لأن إرادة ممثلي الشعب (البرلمان) كافية لإقرار التعديل وبالتالي ليس هناك ما يبرر الحاجة للتصديق عليه عن طريق الاستفتاء (٣٨). ومن المسائل الجوهرية التي شملها التعديل إلغاء احتكار الملك لحق الاقتراح للقوانين بحيث جاء التعديل ليشمل هذا الحق أيضاً مجلسي البرلمان (اللوردات والعموم) وإلغاء تسمية الخزانة الملكية بالخزانة العامة وكذلك ما يتعلق بالحريات العامة وإخضاعها للقانون (٣٩) .

الخاتمة

إن الواقع الدستوري الراهن لا يعرف من الدساتير التي يطلق عليها الفقه "الدساتير العرفية"، إلا الدستور الإنجليزي الذي يعد النموذج التقليدي للدستور العرفي، نموذج تميزت مكوناته بالتعقيد والإشكاليات وتميز تكوينه بالخبرات العلمية الطويلة التي تشكلت عبر التاريخ مساهمة مظاهر الحداثة ومواكبة لها، وفي إطار المعطيات التاريخية التي صاغت التاريخ السياسي والبنيان الدستوري الإنجليزي من أعراف شيدت بنيانه، وقواعد دستورية مدونة كانت نتاج الصراع من أجل صياغة نظام الحكم.

وقد سعينا إلى دراسة ضمانات تعديل الدستور الإنجليزي، والبحث في خصوصية نشأته ومكوناته العرفية إلى جانب الوثائق الدستورية المدونة، وأبرزنا أنه على الرغم من احتواء هذه الدساتير على العديد من الوثائق الدستورية المدونة فإنه يظل يعرف بالدستور العرفي وإصرار النظام الدستوري الإنجليزي على الإقرار بالطابع العرفي لهذا الدستور.

الاستنتاجات:

١ - الدساتير العرفية وأبرزها الدستور الإنجليزي نشأ عن طريق العرف أي التقاليد التي استقرت لتصبح ملزمة للسلطات الحاكمة، وبمعنى آخر يمكن القول إن الدستور العرفي هو الدستور الذي يعتبر العرف المصدر الرئيسي لقواعده وأحكامه أو هو الدستور غير المدون الذي لم تستمد أحكامه عن طريق التشريع فحسب، بل استمدت عن طريق العرف الذي استقر فأكتسب مع الزمن قوة إلزامية، لذا فهي لم تدون في وثيقة دستورية.

٢ - استطاع الدستور الإنجليزي أن يؤسس سمات خاصة به جعلته يتفرد بين الدساتير فظل الاستثناء، واستمر بهذه الخصوصية ليؤكد حتى الوقت الحاضر وإعلانه عن تجربة استطاعت أن تحافظ على كل ما هو تقليدي ومحافظ في الحياة السياسية والدستورية في ظل واقع معاصر متطور.

٤ - الدستور الإنجليزي هو ثمرة تطور تاريخي طويل، تمت خلاله صياغة مقومات هذا الدستور الذي أراد له الشعب الإنجليزي أن يترعرع وينمو دون أن تمسه يد التقنين فالاستمرارية بين الماضي والحاضر هي الوسيلة التي تم بها صياغة خصوصية الدستور الإنجليزي، وهذا يعني أن هذا الدستور نشأ واستقر جيلاً بعد جيل في وجدان ووعي وسلوك

الشعب الإنجليزي ، ليعبر بذلك عن هذا التطور التاريخي بكل ما يحمله من ثقافة ورؤية الماضي ، وربط الماضي بالحاضر مع كل متغيراته وتأثيراته المعاصرة ، وهكذا فقد تشكل الدستور دون الحاجة الى تدوينه .

٤ - تعتبر الدساتير العرفية ومثالها الدستور الإنجليزي أكثر الدساتير مرونة فهي كما تنشأ عن طريق العرف والسوابق القضائية فأنها تعدل بذات الطريقة ، أي بتكوين قواعد عرفية جديدة تأخذ مكان القواعد العرفية القديمة . كما تستطيع السلطة التشريعية تعديل تلك القواعد وفقاً لنفس الإجراءات المعتادة في تعديل القواعد القانونية العادية .

التوصيات:

١ - أن يأخذ الدستور الإنجليزي بنظر الاعتبار الأوضاع الاجتماعية المتغيرة ، ذلك إن السوابق القديمة جداً لا تنطبق على الظروف المستجدة على الرغم من إن الحياة السياسية والقانونية تنسم في المجتمع الإنجليزي بالمحافظة والتمسك والتقليد ، باعتبار إن ذلك أثراً تاريخياً في الممارسة السياسية في المجتمع الإنجليزي .

٢ - لما كان النظام البرلماني قد نشأ في إنجلترا بناء على القواعد العرفية ، فإنه من الضروري أن يكون لهذه القواعد دور أساسي في كافة الدول التي تأخذ بهذا النظام حتى وإن كان نظامها الدستوري مدوناً في وثيقة واحدة.

٣ - إن يكون للبرلمان دور هام في مراحل التعديل ، ولكن دون أن ينفرد في كل الأحوال بإتمام تعديل الدستور. ففي أحوال عديدة وفي نظم معينة لا يتم إجراء التعديل في صورته النهائية إلا باستفتاء شعبي ، وفي أحوال أخرى وفق إجراءات خاصة تتميز وتختلف عن تلك المتبعة في إجراء تعديل القوانين العادية.

٤ - أن يكون ما يتم الاعتماد به ليس فقط الكيفية التي وضع بها الدستور وإنما ينظر الى إجراءات تعديله فالعبرة إذاً في كيفية تعديل الدستور وليس بكيفية وضعه إذ لا يشترط أن يكون الدستور قد تم وضعه بنفس الطريقة التي تتم بها وضع التشريعات العادية حتى يعتبر مرناً أو أن تقوم بوضعه هيئة خاصة ، سواء كانت منتخبة أو معينة لكي يعتبر دستوراً جامداً لأن المعيار المعتمد في التفرقة بين الدستور المرن والدستور الجامد هو كيفية التعديل.

٥- إعطاء دور للسلطات السياسية في إجراء التعديل على الدساتير المرنة , إضافة للبرلمان و الحاكم سواء كان ملكاً أو رئيس جمهورية , والحكومة , فأن منظمات المجتمع المدني كالتقابات والجمعيات والأحزاب السياسية يمكن أن يكون لها دور مهم في المساعدة بإقرار عملية التعديل. ولا يغيب عنا الرأي العام إذ هو التعبير الحر عن آراء الناخبين أو من في حكمهم بالنسبة للمسائل العامة المختلف عليها، إذ يلعب دوراً هاماً في تحديد طبيعة النظام السياسي للدولة نتيجة انتشار الديمقراطية وزيادة قوة وفعالية وسائل الإعلام وتطورها وكذلك تقدم وانتشار التعليم . كما إن الرأي العام يقوم بمهمة الحكم على تصرفات السلطة الحاكمة .. ولهذا فأن الرأي العام يسهر على صيانة واحترام الدستور والقانون ويعد من أهم الضمانات التي تؤدي إلى ضمان حسن تطبيقها

الهوامش

(١) ينظر د. خالد عمر بجنيدي و ينظر د. احمد صادق الجيزاني : الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري - دار جامعة عدن للطباعة والنشر ، عدن ، ٢٠٠٣ ، ص١١٦ .

(٢) ينظر د. كمال الغالي ، مبادئ القانون الدستوري والنظم لسياسية ، مطبعة دار الكتاب دمشق ، ١٩٩٤ ، ص ٩٥ .

(٣) ينظر د. محمد كامل ليلة ، مبادئ القانون الدستوري ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٨٠
(٤) ينظر د. احمد كمال أبو المجد ، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية و الإقليم المصري ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٢١٠ .

(٥) لمزيد من التفصيل ينظر :

K.perwitt s.verba :An Introduction to American Government Herper Raw-New York 1977.P,224 seq .

Hauriau A. et Gicauel J. et Gelard P :Droit Constitutionnel el Institutions Politiques – 6em- ed- montchrestien, 1988.

Yves Guchet : Elements de Droit constitutionnel Ed . Elbatros Paris, 198 .

(٦) ينظر د. كمال الغالي : مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، مصدر سابق ، ص ١٢٥ .
(٧) ينظر د. إبراهيم عبد العزيز شبعا ، القانون الدستوري ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٣ ، ص ٢٠١ .

(٩) Richards Harper, The procedures of the British constitution, 2nd edition, penguin press, 1980

Cameron Joseph, The practical application of the constitution, 1st edition, Frankenstein press, 1978.

(٨) ينظر د. رمزي طه الشاعر ، القانون الدستوري والنظرية العامة والنظام الدستوري المصري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٣ .

(٩) ينظر د. كمال الغالي ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، مصدر سابق ، ص ٣٦٦ .
(١٠) ينظر د. رمضان محمد بطيخ ، النظرية العامة للقانون الدستوري , دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ٢٠٠٥ ، ص ١٥٧ .

(١١) ينظر د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظرية العامة للقانون الدستوري ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ٦٧ . وكذلك ينظر د. مصطفى زيد أبو فهمي ، النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٦٦٥م ، ص ١٨١ .

(١٢) ينظر د. عبد الفتاح ساير داير ، مبادئ القانون الدستوري ، مطابع دار الكتاب العربي مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٩ ، ص ١٤٧ .

(١٣) ينظر د. كمال الغالي : مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية، مصدر سابق ، ص ١٢٨ .

- (١٤) لمزيد من التفاصيل ينظر . ينظر د. شمس مرغني زين ، القانون الدستوري - عالم الكتب القاهرة ١٩٧٨ ، ص ٧٢ وما يليها
- (١٥) وكذلك ينظر د. محمد كامل ليلة ، مبادئ القانون الدستوري ، دار الفكر العربي القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٨٠ وما يليها.
- (١٦) ينظر المادة (١٥) من العهد الدستوري لعام ١٨١٤م والمادة (١٤) من العهد الدستوري الفرنسي لعام ١٨٣٠م
- (١٧) ينظر د. محمد انس قاسم جعفر : القانون الدستوري - النسر الذهبي للطباعة - عابدين القاهرة ، ١٩٩٧ ص ٩٦ ص ١٠٤ وما بعدها.
- (١٨) ينظر د. طعيمة الجرف ، القانون الدستوري ومبادئ النظام الدستوري في ج.ع.م ، مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٨١ .
- (١٩) ينظر د. عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري و الأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٣-١٩٦٤ ، ص ٢١٠ . وكذلك ينظر د. محسن خليل ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١٢٩ ، وكذلك ينظر د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، القانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .
- (٢٠) ينظر د. كمال الغالي ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، مصدر سابق ، ص ٢١٣ .
- (٢١) ينظر د. محمود حافظ ، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١٧٧ ،
- (٢٢) ينظر د. رمضان محمد بطيخ ، النظرية العامة للقانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١٩٥ .
- (٢٣) ينظر د. محمد كامل ليلة ، القانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .
- Michel Brown, The Customary Constitution, 2nd edition, white house press ,New york,1990.
- Dennis Campbell ,The Flexible Constitutions , University of Thessalonica, Greece,1985.
- Tim Roth & Tom Hanks , The nature of the constitution, 1st edition, Penguin press,1970
- (٢٤) ينظر د. زهير شكر ، مصدر سابق ، ص ٣٤٢ ، وكذلك ينظر د. كمال الغالي : مبادئ القانون الدستوري والأنظمة الدستورية ، مصدر سابق ص ٣٧٣
- (٢٥) ينظر د. كمال الغالي ، مبادئ القانون الدستوري والنظم السياسية ، مصدر سابق ، ص ٢١٧ .

- (٢٦) ينظر د. محمود حافظ ، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١٧٩ ،
- (٢٧) ينظر د. زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ٣٢٩ وما يليها .
- (٢٨) ينظر د. إدمنون رباط : الوسيط في القانون الدستوري العام ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٤ ص ٣٦٤ وما بعدها .
- (٢٩) ينظر د. كمال غالي ، مبادئ القانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١٤٧ .
- (٣٠) ينظر د. يحيى الجمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية ، مصدر سابق ، ص ١٥٦ .
- (٣١) ينظر د. إبراهيم عبد العزيز شيجا ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١٨٤ .
- (٣٢) ينظر د. كمال الغالي : مبادئ القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، مصدر سابق ، ص ٣٧٣
- (٣٣) ينظر د. ثروت بدوي ، القانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١٣٤
- (٣٤) ينظر د. رمزي طه الشاعر ، القانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١٧٨
- (٣٥) ينظر د. سعاد الشرقاوي ، القانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .
- (٣٦) ينظر د. عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١٦٩ .
- (٣٧) ينظر د. سعاد الشرقاوي ، القانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ١١٣ .
- (٣٨) ينظر د. مصطفى أبو زيد فهمي ، النظام الدستوري لجمهورية مصر العربية ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .

المصادر

أولاً : باللغة العربية

- ١- د. خالد عمر عبد الله باجنيد و ينظر د. احمد صادق الجيزاني - الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري - دار جامعة عدن للطباعة والنشر عدن ٢٠٠٣ م .
- ٢- د. كمال الغالي ، مبادئ القانون الدستوري والنظم الدستورية مطبعة - دار الكتاب - دمشق ١٩٩٤ م .
- ٣- د. محمد كامل ليلة، مبادئ القانون الدستوري ، عالم الكتب القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٩٧٨ .
- ٤- د. محسن خليل ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧١ .
- ٥- د. احمد كمال أبو المجد، الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري - مكتبة النهضة العربية . القاهرة ١٩٦٠ م .
- ٦- د. إبراهيم عبد العزيز شيجا ، القانون الدستوري ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٨٣ .
- ٧- د. ثروت بدري ، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر ، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧١ م .
- ٨- د. رمزي طه الشاعر ، القانون الدستوري النظرية العامة والنظام الدستوري المصري - دار النهضة العربية الطبعة الثانية ١٩٨١ م .
- ٩- د. رمضان محمد بطيخ ، النظرية العامة للقانون الدستوري ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ٢٠٠٥ م .
- ١٠- د. عبد الغني بسيوني عبد الله ، القانون الدستوري - الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٧ م .
- ١١- د. مصطفى زيد أبو فهمي ، النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة - منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٦٥ م .
- ١٢- عبد الفتاح ساير داير ، مبادئ القانون الدستوري - مطابع دار الكتاب العربي مصر، الطبعة الأولى ، ١٩٥٩ م .

- ١٣- د. شمس مرغني زين ، القانون الدستوري ، عالم الكتب ، القاهرة، ١٩٧٨.
- ١٤- د. محمد كامل ليلة ، مبادئ القانون الدستوري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٦٣ .
- ١٥- د. زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري - الجزء الأول المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت ١٩٩٤ م .
- ١٦- د.سعاد الشرقاوي وآخرون ، القانون الدستوري والنظام السياسي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ١٧- د. سعد عصفور ، القانون الدستوري - القسم الأول- مقدمة القانون الدستوري الطبعة الأولى - الإسكندرية ١٩٥٤ م .
- ١٨- د. سعد عصفور ، النظام الدستوري المصري - دستور ١٩٧١م - منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٨٠ م .
- ١٩- د. سليمان محمد الطماوي ، الوجيز في القانون الإداري - مطبعة جامعة عين شمس ١٩٨٨ م .
- ٢٠- د. محمد أنس قاسم جعفر، القانون الدستوري، دار النشر الذهبي للطباعة ، القاهرة ، ١٩٩٧.
- ٢١- د. طعيمة الجرف ، القانون الدستوري ومبادئ النظام الدستوري في ج.ع.م. مكتبة القاهرة الحديثة القاهرة ١٩٦٤.
- ٢٢- د. عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٦٣ .
- ٢٣- د. يحيى الجمل ، النظام الدستوري في جمهورية مصر العربية ، المبادئ الدستورية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤.
- ٢٤- د. آدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام ، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٦٤ .
- ٢٥- د. محمود حافظ ، الوجيز في النظم السياسية والقانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، القاهرة . ١٩٧٦

ثانياً : باللغة الفرنسية .

1-Hauriau A. et Gicaud J. et Gelard P :Droit Constitutionnel et Institutions Politiques – 6^{em}- ed- montchrestien, 1988.

2- Yves Guchet : Elements de Droit constitutionnel Ed . Elbatros Paris, 1983 .

ثالثاً : باللغة الإنجليزية .

3- Tony Adams, The amendment of the British constitution, Oxford University press, 1st edition,1958.

4- Richards Harper, The procedures of the British constitution,2nd edition, penguin press,1980

5- Cameron Joseph, The practical application of the constitution, 1st edition, Frankenstein press, 1978.

6- K.perwitt s.verba :An Introduction to American Government Herper Raw- New York 1977.

7- Michel Brown, The Customary Constitution, 2nd edition, white house press ,New york,1990.

8- Dennis Campbell ,The Flexible Constitutions , University of Thessalonica, Greece,1985.

9- Tim Roth & Tom Hanks , The nature of the constitution, 1st edition, Penguin press,1970

SUMMARY

One of the most important subjects concerning the English constitution the way that should be followed to make an amendments on the principles and rules of the English constitution as a famous practical application of unwritten constitution.

Nearly all the constitution in our present time is considered to be as a written constitution "Codified" except the English constitution.

The way the be followed to amend the written constitution is totally different from the unwritten ones.

Almost of the written constitution described as rigid one, When the constitution is described as rigid that means it should be follow a special and complicated procedures in order to be amend.

In this study we will focus on way of the amendment the English constitution as a flexible, unwritten constitution.

The framework of the study will be divided as the following:

Chapter One: The Guarantees concerning the specialized authorities to amend.

Section One: The legislative authority as a guarantee to amend.

Section Two: The political authority as a guarantee to amend.

Chapter Two: The guarantees concerning the procedure to amend the constitution.

Section One: The legal nature to the procedures to the amendment of the constitution.

Section Two: The stages to the amendment of the constitution.

The Guarantees to Amend the English Constitution

BY

Hussain Jabbar Al-Naily